منظمات حقوق الإنسان في فلسطين: النطاق، الفرص والتحديات

Human Rights Organizations in Palestine: Scope, Opportunities and Challenges

قصي إبراهيم[1]،*وسلوى رمضان[2]

Qusai Ibrahim[1] & Salwa Ramadan[2]

[1]مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية (ICSS) ، جامعة الاستقلال ، أريحا، فلسطين. **حالياً:** قسم علم النفس، كلية العلوم الانسانية، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين.

[2]كلية العلوم الادارية، جامعة الاستقلال، أريحا، فلسطين. **حالياً:** قسم الثقافة العامة، جامعة فلسطين التقنية - خضوري، فرع رام الله، فلسطين.

[1]Al-Istiqlal Center for Strategic Studies (ICSS), Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine. **Currently:** Department of Psychology, Faculty of Humanities, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine.

[2]Faculty of Administrative Sciences, Al-Istiqlal University, Jericho, Palestine. **Currently:** Department of General Culture, Palestine, Technical University - Kadoorie, Ramallah Branch, Palestine.

*الباحث المراسل:qusai.ibrahim@pass.ps

تاريخ التسليم: (2022/11/3)، تاريخ القبول: (2023/4/11)، تاريخ النشر: (2024/2/1)

DOI: 10.35552/0247.38.2.2159

ملخص

هدفت الدراسة إلى فهم النطاق والفرص والتحديات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من وجهة نظر مديريها في دولة فلسطين، تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية بالاعتماد على المنهج الكمي باستخدام عينة احتمالية عن طريق المسح الاجتماعي، وقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (39) مديراً. اعتمد الباحثان على استبانة من إعدادهما، وبعد التأكد من صدقها وثباتها، تمّ استخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاستخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعالجات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة موضوع الدراسة. أظهرت النتائج أنه على خلفية الهجمات المتفشية من قبل إسرائيل على فلسطين أن موظفي حقوق الإنسان ينخرطون في مجموعة من الأنشطة لحماية وتعزيز الحقوق

الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ومع ذلك، فإن أهداف موظفي حقوق الإنسان هؤلاء تواجه تحديًا بسبب ضعف ثقافة حقوق الإنسان في البلد بشكل عام، والعوامل المؤسسية والقانونية والسياسية.

الكلمات المفتاحية: الكفاءة، المنظمات، حقوق الإنسان، فلسطين.

Abstract

The study was designed to understand the scope, opportunites and challenges of human rights organizations (HROs) from the point of view of managers in the State of Palestine. The study adopted the quantitative method, using a probability sample of 39 managers in the HROs. A social survey, developed by the researchers, was used to collect the data after ensuring its reliability and validity. The data were analyzed with the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) and are discussed with descriptive statistics. Against the background of the pervasive attacks by Israel on Palestine, the study revealed that HROs engage in a range of activities to protect and promote socio-economic and political rights. However, the goals of these HROs are challenged by the generally weak culture of human rights in the country, and institutional, legal and political factors.

Keywords: Efficiency, Organizations, Human Rights, Palestine.

مشكلة الدراسة وإطارها النظري

أصبح مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تتردد كثيراً في الخطاب العالمي المعاصر، ذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة أدواره على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية على السواء، وأيضاً بسبب دوره التحريري الذي ظل يتعاظم تاريخياً حتى أصبح يشغل المساحة الواسعة على ساحة النظام العالمي الآن (ليلة، 2007). فالمجتمع المدني ما هو إلا صورة جامعة للعمل الأهلي، الذي يتم من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية عامة، كآلية أساسية للمشاركة الشعبية للأفراد والجماعات، التي تتضامن من خلال تلك المنظمات لإحداث التنمية الاجتماعية داخل نطاق المجتمع بتعدد مستوياته المحلية والإقليمية والقومية (عزقلاني، 2010). وتقوم رؤية منظمات المجتمع المدني على أساس أن الحقوق السياسية للمواطن هي حقوق نابعة من إنسانية الإنسان، من حيث تمكين الناس من التمتع بحقوقهم، بمعزل عن خياراتهم السياسية والثقافية، تسعى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان إلى تعزيز وتطبيق مبادئ حقوق الإنسان في المجتمع من خلال: توفير الحق للجميع في التعبير، الصحة، التعليم، السكن، العمل، الغذاء، البيئة السليمة، بمعزل عن الجنس والعقيدة والدين. وتمكين الفئات المهمشة للمشاركة في العملية التنموية

وتشجيع المبادرات المحلية والتقويم المستمر للبرامج وتصويبها بما يتلاءم مع حاجات الناس وتطلعاتهم. وإشراك النساء في الاستراتيجية التنموية للجمعية وتعزيز دورهن الريادي في المجتمع. وإشراك الشباب في البرامج التنموية، لاسيما التعليمية والتدريبية منها، وتأهيلهم لتحمل المسؤوليات القيادية المستقبلية. إضافة إلى تعزيز التنسيق مع الهيئات الأهلية، محلياً، دولياً، عالمياً، والشراكة مع القطاعين العام والخاص في البرمجة والتخطيط والتنفيذ من أجل تنمية مستدامة (عبد الرحيم، 2013؛ Leijten & de Bel, 2020). وقد ازداد نمو المنظمات غير الحكومية المختصة بقضايا حقوق الإنسان بطريقة مثيرة منذ السبعينيات من القرن العشرين، فقد قدمت صورة واضحة تجاه عدة قضايا يمكنها أن تحدث ضغطاً قوياً على الحكومات الوطنية التي يعتقد أنها تخترق مواثيق حقوق الإنسان أو تتلكأ أو تتباطأ في تنفيذ المعاهدات التي أيدتها أو أقرتها، ويصف البعض السجل الشامل للإنجاز على أنه مؤثر (عويضة، 2016؛ Petrasek, 2019).

يعد الإنسان كائناً متميزاً متجدد اً تتنوع حقوقه وتزيد من مرحلة إلى أخرى نظراً لسعيه الدؤوب للوصول الى أعلى مراتب الرفاهية والصلاح، ويعمل باستمرار من أجل التخلص من جميع القيود والعقبات التي تقف في طريق نيله لحقوقه، تلك الحقوق التي تعد جزءاً من كرامته الإنسانية، سواء أكانت تلك الحقوق اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية (المظفري، 2014). ومن المعلوم أن حقوق الانسان لا يمكن أن تتحقق دون حماية، ووسائل حماية حق الإنسان في الحياة عديدة منها ما هي وقائية تهيئ الظروف التي تؤمن تمتع الإنسان في الحياة وتساعده على العيش، ومنها ما هي علاجية تتلخص في تحريم العدوان على الحياة وردع المعتدين بالعقوبات المجزية (الجبوري، 2012). حيث ذهبت الأمم المتحدة من جانبها للقول أن حقوق الانسان هي ضمانات قانونية ذات طابع عالمي يراد منها حماية الأفراد والجماعات من كل الأفعال التي تعوق ممارسة الحريات الأساسية وتحط من كرامة الانسان (محمد، الرضا، 2017). لذلك تمّ اقتراح إصلاح ثلاثي الأبعاد لحقوق الإنسان الدولية: (1) التحول من حقوق الإنسان الغربية إلى المفهوم الأكثر شمولاً وتعدديًا للكرامة الإنسانية. (2) تعزيز العدالة العالمية من خلال إعادة كتابة قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية؛ (3) التثقيف السياسي الإلزامي حول حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية (Regilme, 2019). إضافة الى قتراح نموذج للحوكمة العالمية لحقوق الإنسان يتضمن شبكات من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كوسطاء من أجل: دعم المؤسسات الأعضاء فيها، تحفيز الاتصال والتعلم داخل الشبكة، الوصول إلى الشبكات الدولية، وتشكيل أجندة حقوق الإنسان الإقليمية (Lacatus, 2022).

شهد العالم في نهاية النصف الأول من القرن العشرين الميلاد الأول العالمي لمسيرة حقوق الانسان عام 1948م، والذي جاء بعد مخاض طويل شهدت فيه البشرية من الدمار والأهوال ما يفوق الخيال وذلك طوال السنين التي احتربت فيها دول العالم في حربين عالميتين قدمت فيها البشرية خمسين مليوناً من الضحايا (عبد الحفيظ، 2011؛ Durmus, 2020). وخلال السبعينيات، أصبحت الحرب الباردة مترابطة مع الحركة العالمية لحقوق الانسان (Rubinson, 2017).

وقد تطور وتحدد مفهوم حقوق الانسان ومضمون هذه الحقوق على وجه الخصوص بعد الحرب العالمية الثانية، إذ أكدت أهوال الحرب وويلاتها الارتباط الوثيق بين احترام حقوق الانسان أو انتهاك هذه الحقوق وقضايا السلام والحرب والاستقرار والرخاء في العالم، ومن هنا نصت المادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة على أن الدول سوف تعمل على تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع بدون تفرقة بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين بغرض تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم مؤسسة على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها (الشيخ، 2008، Hamity, *et al*. 2019).

حيث صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 كانون الأول 1948 ديسمبر حيث أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة بقرارها رقم 217 (الشكري، 2006؛ Mackinnon, 2019). وتعد أول وثيقة دولية اعترفت بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية باعتبارها إحدى مبادئ القانون الدولي (الشكري، 2011). تعد حقوق الإنسان ذات طابع عالمي وهي تنطبق على جميع الناس دون تمييز، واحترام حقوق الإنسان واجب التعزيز دائماً وفي ظل كافة الظروف والنظم السياسية، فلا يجوز تقييد حقوق الإنسان لأي فرد أو مجموعة تحت أي ظرف من الظروف إلا اذا كانت تلك الحقوق تهدد الحقوق المماثلة أو المقابلة للآخرين (عبد المقصود، 2009؛ Lilly & Arabi, 2020)، وبالتالي الاهتمام بحقوق الإنسان أصبح محور اهتمام العديد من الدول الكبرى والصغرى الغنية منها والفقيرة، ولا سيما بعد المتغيرات العالمية، بعد أن أصبح العالم منفتحاً على بعضه البعض وأصبح ما يحدث في أية بقعة يؤثر بشكل أو بآخر على ما يحيط بها (عبد الحميد، 2004؛ Kuosmanen, 2021؛ Poche, 2019).

ومن هنا تتمحور مشكلة الدراسة في التعرف إلى الكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من وجهة نظر مديريها في دولة فلسطين.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الانسان الفلسطينية من وجهة نظر مديريها، ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية الآتية:

1. تحديد طبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين.
2. التعرف إلى آليات عمل منظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين.
3. التعرف إلى المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها في دولة فلسطين.
4. تحديد المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين.

أسئلة الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما الكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من وجهة نظر مديريها في دولة فلسطين؟ ويتفرع من التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية؟

1. ما طبيعة العمل بمنظمات حقوق الانسان في دولة فلسطين؟
2. ما آليات العمل في منظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين؟
3. ما المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها في دولة فلسطين؟
4. ما المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين؟

حدود الدراسة

الحدود البشرية: تمّ تطبيق الدراسة على مديري المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين.

الحدود المكانية: تمّ تطبيق الدراسة الراهنة في منظمات حقوق الإنسان في الضفة الغربية من فلسطين.

الحدود الزمانية: تم جمع البيانات من مديري منظمات حقوق الإنسان في الفترة الزمنية 5-2022/8م.

الدراسات السابقة

بينت دراسة معمر (2014) حول دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان والتي تمت باعتماد منهج التحليل القانوني، أن هذه المنظمات تلعب دوراً مهماً في مجال حقوق الانسان حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطة المعينة ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات.

وكشفت دراسة عبد العزيز (2015) حول منظمات حقوق الإنسان بين التحديات والتغيير أنه يجب أن يكون للمتخصصين في مهنة الخدمة الاجتماعية دور بارز لممارسة أنشطة المدافعة بمنظمات حقوق الإنسان بشكل احترافي ومهني متخصص خاصة في مجال حماية الحقوق للفقراء والمهمشين وذوي القدرات الخاصة والأطفال والمرأة والمسنين والفئات الأولى بالرعاية في المجتمع.

وأظهرت دراسة أبو نقيرة (2015) حول صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية والتي تنتمي إلى البحوث الوصفية، واستخدمت منهج الدراسات المسحية أن صحف الدراسة أولت اهتماماً واضحاً لقضايا المنظمات الحقوقية الخاصة بالأسرى، على القضايا الأخرى المتعلقة بالاستيطان والحريات السياسية والتنمية والقضايا المجتمعية.

وأوضحت دراسة البخيتي (2016) حول فاعلية مواقع منظمات المجتمع المدني على شبكات التواصل الاجتماعي في معالجة قضايا حقوق الإنسان والتي استخدمت المنهج التحليلي إلى ظهور

تفاعل من الجمهور اليمني على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي حول انتهاكات حقوق الإنسان لما لهذه الانتهاكات من أهمية كبيرة لدي المتتبعين لها لكونهم متفاعلين ضد تلك الانتهاكات. كما أشارت النتائج إلى اعتماد منظمات المجتمع المدني في تحقيق أعلى نسبة مشاركة وتعليق وإعجاب على مدى تفاعل الجمهور المتتبع لتلك الانتهاكات الحقوقية.

وبينت دراسة رباس (2017) حول إسهامات المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان أن المنظمات الدولية غير حكومية أكثر نفوذاً في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وعلى نحو متزايد، فالعديد من المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية تنخرط بدور نشط في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وتلعب دور الحارس في حالة عدم تفعيل صكوك حقوق الإنسان.

وأظهرت دراسة سليم (2017) حول الحماية الاجتماعية في سياق حقوق الإنسان أن معظم برامج الحماية الاجتماعية تفتقر إلى الدقة الشفافية والاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ضمن السياق الأردني. كما أن العديد من مكونات وعناصر هذه السياسة يتعارض ويساهم في تشوه منظومة العدالة الاجتماعية ومستوى الدمج الاجتماعي في إطار السباق الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. وبينت أن الأردن بحاجة إلى تطوير سياسة للحماية الاجتماعية، من خلال مراجعة المكونات الحالية وذلك لضمان الاتساق والتناسب مع البرامج والسياسات الأخرى. أيضا من الضروري تقييم وإدخال برامج ومعايير من شأنها خلق المستوى المطلوب من الإنفاذ والاحترام لقضايا الحماية الاجتماعية وخلق فرص حياتية كريمة لكافة فئات المجتمع الأردني وذلك لتحقيق الهدف النهائي لسياسة الحماية الاجتماعية والتي تعتبر واحدة لكافة الدول.

وكشفت دراسة حجازي (2018) حول منظمات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان والتي اعتمدت على المنهج الوصفي، واستخدمت دليل المقابلة المتعمقة، إلى أن الدور الفعلي للمنظمة في تدعيم نشر ثقافة الحقوق المدنية والسياسية في مصر تبين أن هناك أدوار متعددة قامت بها منظمات حقوق الإنسان لمواجهة انتهاك تلك المظاهر المطالبة بوقف قرار غلق المراكز الحقوقية ووقف سياسة التضييق عن المدافعين عن حقوق الإنسان. يتبين أن أبرز الوسائل التي تستعين بها المنظمات الحقوقية تمثلت النسبة الأعلى من الوسائل في استخدام الندوات والمحاضرات التثقيفية، واتضح أن من أكثر التحديات التي تواجه هذه المنظمات هي عدم وضوح الرؤية للمنظمة، بينما تمثلت المعوقات الحكومية والمجتمعية التي تواجه المنظمة تدخل الحكومة في عمل الجمعيات والمؤسسات، ولمواجهة هذه التحديات تبين ضرورة تعميق الطابع المؤسسي للمنظمات الحقوقية وترتيب أولويات المنظمات متضمنة استراتيجيتها وبرامجها، والحرص على الديمقراطية الداخلية لهذه المنظمات وتأكيد مبدأ الشفافية بالنسبة لبرامج النشاط والتمويل.

وأوضحت دراسة عبد الرحمن (2018) حول دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان والتي اعتمدت على المنهج الوصفي وشمل مجتمع الدراسة العاملين بالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان بولاية الخرطوم، حيث تمّ توزيع عدد 120 استبانة، بأنه توجد جهود متوسطة للمنظمات غير الحكومية في مكافحة وحظر الاتجار بالبشر والممارسات

اللاإنسانية بنسبة 56.4%. أكدت الدراسة وجود دور واضح للمنظمات غير الحكومية في حماية حقوق المرأة في مجالي التعليم والصحة بنسبة 81.4%.

وتوصلت دراسة Djamel & Abdelkader (2021) حول دور منظمات المجتمع المدني في تقويم وتقدير المناهج التعليمية والتدريبية كوسيلة لتعزيز حقوق الإنسان إلى نتائج تتمحور حول ضرورة إقرار وإدراج قيم حقوق الإنسان في المناهج والبرامج التعليمية، وأيضا على المستوى غير الرسمي كتعليم الكبار ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين وبعض الموظفين، ولا يكون هذا إلا بإشراك منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحديث المناهج التربوية المتعلقة بحقوق الإنسان، وإزالة العقبات التي تعترض عمل هذه المنظمات في التربية على حقوق الإنسان وتكوين بعض فئات المجتمع.

وأظهرت دراسة الكفارنة (2019) حول منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية حقوق المرأة الفلسطينية والتي استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد الباحثان في أدواتهما على جمع البيانات بالأساليب الكمية والكيفية، إلى أن عينة الدراسة من النساء والفتيات استفدن من إمكانات مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في توفير حماية حقوقهن الاقتصادية بوزن نسبي (74.8%)، واستفدن من حماية حقوقهن الاجتماعية بوزن نسبي (77.6%)، واستفدن من حماية حقوقهن الثقافية بوزن نسبي (80.4%)، وأوصى الباحثان مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان بتعزيز وزيادة التنسيق والتشبيك مع منظمات المجتمع المدني، وتفعيل العمل الجماعي لتوحيد الجهود لحماية حقوق المرأة الفلسطينية.

وكشفت دراسة الضفيري (2019) حول دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان الدور الذي تقوم به منظمة العفو الدولية في حماية حقوق الإنسان، وقد أظهرت الدراسة دور المنظمات الدولية المتخصصة في حقوق الإنسان في ظل الحروب والأزمات والصراعات الدولية والتي شكلت انتهاكات للإنسانية بعد تراجع دور الدولة في حماية حقوق الإنسان، مما اضطر المنظمات بالتدخل واختراق سيادة الدول لأغراض إنسانية تتمثل في حماية الإنسان وتقديم التسهيلات والمساعدات التي تتعلق بتوفير المأوى والأكل والمشرب.

وبينت دراسة عبد الحميد (2021) حول إرساء وحماية حقوق الإنسان على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية أن المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دوراً هاماً في مجال إرساء وحماية حقوق الإنسان، من خلال مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، ومن خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطات المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من أي تصرفات جائرة، كما تبذل جهدها في الدفاع عن كل فرد في المجتمع وفق حقوقه المعترف بها، إضافة إلى مساهمتها في النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق المحمية وتعريفها بدقة، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.

التعقيب على الدراسات السابقة

تشير الدراسات السابقة إلى دور منظمات حقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان، ولكن لم يجد الباحثان دراسات سابقة تحدد الكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من حيث النطاق والفرص والتحديات، وعليه كانت هذه المتغيرات ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة.

مفاهيم الدراسة

الكفاءة: تعرف الكفاءة بأنها القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقاً لمعايير محددة مسبقاً وتعني تحقيق النتائج بأقل وقت وجهد وتكلفة (معوض، 2007). وتعرف أيضاً بأنها القدرة على تحقيق النتيجة المقصودة طبقاً لمعايير محددة مسبقاً، وتزداد الكفاية كلما أمكن تحقيق النتيجة تحقيقاً كاملاً (عبد القادر، 1998). ويقصد بها كذلك مدى تحقيق الأهداف وبالتالي فهي تقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة (مزهوده، 2001)، كما عرفت الكفاءة على أنها العلاقة النسبية بين المدخلات والمخرجات التي تعبر عن قدرة المنظمة في استثمار مواردها المختلفة بأفضل الصور واستغلالها وتشغيلها (السكري، 2000).

والكفاءة هي محددات تستلزم أن يمتلك الشخص المعلومات والمهارات والقدرات اللازمة لتحقيق مستوى مقبول من الأداء، فهي باختصار تعد مدى مناسبة الشخص لهذه الإمكانيات للقيام بالمهمة المطلوبة (الشرقاوي، 2016). وعرفت أيضاً بأنها الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية بما يسهم في توفير المال والوقت ومن ثم تحسين أداء المنظمة (محمد، 2015). كما تعرف بأنها الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة وترتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات (ابو دقة، 2009). وهي أيضاً مجموعة من التصرفات الاجتماعية، الوجدانية ومن المهارات المعرفية أو من المهارات النفسية والحسية والحركية التي تمكن من ممارسة دور، وظيفة، نشاط، مهمة أو عمل معقد على أكمل وجه (عبد القادر، 2011). كما عرفت الكفاءة على أنها مجموعة من المهارات والقدرات المهنية على سياقها الفكري التقني والإنساني التي تسمح للفئات الفاعلة بأداء أدوارها بشكل فعال مما يسمح لها بتضمين معالم الولاء والتماثل التنظيمي (عرسلان، 2018). والكفاءة هي القدرة على تنفيذ مهام محددة وهي قابلة للقياس والملاحظة في النشاط، وبشكل أوسع الكفاءة هي استعداد لتجنيد وتجميع ووضع الموارد في العمل، والكفاءة لا تظهر إلا أثناء العمل (سعاد، 2015).

بينما الكفاءة المهنية عرفت على أنها تركيبة من المعارف والمهارات والخبرة والسلوكات التي تمارس في إطار محدد، وتتم ملاحظتها من خلال العمل الميداني والذي يعطي لها صفة الصلاحية، ومن ثم فإنه يرجع للمؤسسة تحديدها وتقويتها وقبولها وتطويرها (أمينة، 2015).

أما الكفاءة الإنتاجية يمكن تعريفها على أنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية وبين الناتج من تلك العملية، وبذلك ترتفع الكفاءة الإنتاجية كلما ارتفعت نسبة الناتج إلى

المستخدم من الموارد، فأي عملية إنتاجية يدخل فيها عناصر أساسية هي: العمل – المواد – ورأس المال- والخبرة التنظيمية والإدارية (السلمي، 1985).

ولعل أهم المتغيرات المستخدمة عند قياس الكفاءة الآتي:

1- مدى اتساق المخرجات مع الكمية المتوقعة من أفراد المجتمع. 2- مدى اتساق المخرجات مع ظروف واحتياجات المجتمع. 3- معدلات أداء العاملين. 4- إنتاجية العاملين.5- الاستخدام الأمثل للإمكانيات والموارد. 6- مدى قدرة الجهاز أو المؤسسة على توفير الإمكانيات والموارد المطلوبة. 7- التقليل ما أمكن من نفقات النشاط او تكاليف تقديم الخدمات مقابل زيادة المردود الإيجابي الاجتماعي والاقتصادي. 8- التقليل ما أمكن من الفاقد أو الهدر المادي والبشري والزمني.9- مدى توافر نظم معلومات تتضمن بيانات كافية وحديثة تستخدمه فى عمليات اتخاذ صنع قرارات على أعلى مستوى من الكفاءة. 10- مدى التكامل بين وحدات وأقسام العمل داخل الجهاز (مختار، 1995).

ويضع الباحثان تعريفاً إجرائياً لمفهوم الكفاءة يتناسب مع أغراض الدراسة كالآتي: هي الأدوار والمهام والمسؤوليات إضافة إلى المعارف والمهارات والقيم لدى الموظفين بمنظمات حقوق الإنسان في فلسطين والتي تؤهلهم في تحقيق رسالة المنظمة والقيام بوظائفها بأقل وقت وجهد وتكاليف مالية.

المنظمات: إن كلمة Organization تعني منظمة قائمة بذاتها، وقد ينظر إليها باعتبارها وظيفة تمارسها إدارة المنظمة، لذلك فإنه من الأهمية بمكان أولاً وقبل كل شيء أن ندرك أن فكرة المنظمة الحقيقية تنشأ من منطلق أن الفرد وحده غير قادر على تحقيق أو إشباع جميع حاجاته ورغباته، وبسبب افتقار الفرد إلى القدرة والقوة والوقت، والجلد والاحتمال، فإنه يجد نفسه في حاجة إلى الاعتماد على الآخرين لمساعدته في تحقيق هذه الاحتياجات، وعندما ينسق مجموعة من الناس جهودهم فإنهم يكتشفون بأنهم معاً يستطيعون عمل وإنجاز أكثر مما يستطيع أن يقوم به كل فرد منهم على حدة (Bencherki & Cooren, 2011)، لذلك فإن المنظمة الكبيرة تجعل من الممكن من خلال تنسيق أنشطة مجموعة من الأفراد الذين يعتبرون أعضاء في المنظمة تحقيق حاجاتهم، ولذلك إحدى الأفكار الأساسية التي يعتمد عليها مفهوم المنظمة هي فكرة تنسيق الجهود في خدمة المساعدة المتبادلة، ومن أجل أن يصبح التنسيق مفيد يجب أن يكون هناك أهداف يحتاج إلى تحقيقها وأن يكون هناك اتفاق عليها (عبد الوهاب، 2006)، والفكرة الثانية التي يستند عليها مفهوم المنظمة فكرة تحقيق الأهداف والأغراض المشتركة عن طريق تنسيق الأنشطة، وكما نعرف فإن المنظمات تتألف من عدد كبير من الوحدات، وتبعاً لبعض النظريات فإن الاختلاف بين هذه الوحدات تنشأ من الفكرة الأساسية وهي تقسيم العمل Division of Labor التي تعتبر الفكرة الثالثة الهامة التي يستند عليها مفهوم المنظمة (Heikkila & Isett, 2004). وارتباطاً بمفهوم التنسيق، والإنجاز المعقول للأهداف المتفق عليها فإن الفكرة بأن مثل هذه الأهداف يمكن تحقيقها بصورة أفضل إذا قام ناس مختلفون بعمل أشياء مختلفة على أساس تنسيقي، والمفهوم الرابع والأخير الذي يرتبط بفكرة تقسيم العمل والتنسيق هو الحاجة إلى تدرج السلطة Hierarchy of

Authority. حيث أنه من الواضح أنّ التنسيق بين مجموعة من الأفراد أو الوحدات المختلفة ليس ممكناً بدون بعض وسائل الانضباط والتوجيه والتحكم وإدارة هذه الوحدات المختلفة (Nylehn, 2011). والفكرة الأساسية للتنسيق تتضمن بأن كل وحدة تخضع لبعض الأنواع من السلطة من أجل تحقيق بعض الأهداف المشتركة، وإذا قامت كل وحدة بالنضال والكفاح من أجل مصلحتها الذاتية متجاهلة أنشطة الوحدات الأخرى فإن التنسيق يصبح معطلاً (خاطر، كشك، 1999).

ويضع الباحثان تعريفاً اجرائياً لمفهوم المنظمات يتناسب مع أغراض الدراسة كالآتي: هي اللوائح والأنظمة التي تساهم في إدارة العلاقات المتبادلة بين الموظفين في منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والتي تسهم في تلبية احتياجاتهم المتصاعدة في النمو المهني تحقيقاً لرسالة المنظمة ورؤيتها في خدمة أفراد المجتمع.

حقوق الإنسان: لا يعد موضوع حقوق الإنسان وليد العصر الحاضر، وإنما هو قديم قدم الإنسانية نفسها، ويشكل جزءاً لا يتجزأ من تاريخها، فهو قد ارتبط بالمجتمعات البشرية منذ بدء الخليقة وتأثر سلباً وايجاباً بالظروف الزمانية والمكانية لتلك المجتمعات وبالتيارات الفكرية والتقاليد السائدة فيها، كما ارتبط بالشرائع السماوية وآخرها الشرع الاسلامي الذي جاء لتعيين الحقوق وليفرض قدسيتها فيصلها بإرادة المولى عز وجل (الطعيمات، 2006). وعبارة حقوق الإنسان هي الأشمل وتضم جميع المفاهيم الأخرى وتتجاوزها حتى إلى حقوق جديدة ومنها الحق بالتنمية والحق ببيئة سليمة والحقوق المتعلقة بآداب البيولوجيا (ياسر، 2016).

يعد الإنسان محور الحقوق جميعاً، فهي مبدئياً لا تكون إلا له وإذا كانت مفيدة لمصلحة المجتمع في بعض الأحيان، فليس هذا التقيد إلا لمصلحة الإنسان نفسه الذي هو مدني بطبعه حسب الرأي الراجح، ولا بد من التعايش الاجتماعي مع أخيه الإنسان. غير أن فئة من الحقوق اعتبرت أساسية وحيوية، واصطلح العلماء المحدثون على تسميتها وحدها بحقوق الإنسان، وذلك تقديراً لأهميتها، واحتراماً للكرامة والقيم الانسانية وهي لصيقة بالشخصية، كحق الشخص في الحياة وفي سلامة جسمه وأعضائه وحقه في المحافظة على شرفه وكرامته، فهي حقوق طبيعية عامة تثبت للإنسان كونه إنساناً وتنبع من بشريته، وتتصل به وتثبت بمجرد ولادته وتنتهي بوفاته وتثبت لجميع الناس بشكل متساو، وتسمى بالحقوق الطبيعية أو حقوق الانسان لكونها حقوقاً تفرضها الطبيعة البشرية بحكم كونه إنساناً (مصطفى، 2010).

لقد تعددت تعاريف مصطلح حقوق الإنسان، فتعريف مفهوم حقوق الإنسان وفقاً للتعريف الصادر عن الأمم المتحدة سنة 1989 هي: تلك الحقوق المتأصلة في طبيعتها والتي لا يمكن بدونها أن نعيش كبشر، فحقوق الإنسان والحريات الأساسية تتيح لنا أن نطور ونستخدم بشكل كامل صفاتنا البشرية وذكاءنا ومواهبنا ووعينا، وأن نلبي احتياجاتنا الروحية وغيرها من الاحتياجات، وتستند هذه الحقوق إلى سعي الجنس البشري المتزايد من أجل حياة تتضمن الاحترام والحماية للكرامة المتأصلة والقيمة الذاتية للإنسان (صقر، الشراري، 2017). ويقصد كذلك بحقوق الإنسان تلك الحقوق التي تخص المواطنين جميعهم، وهي الحقوق التي لا تتصل بالفرد مباشرة وإنما تمس النظام السياسي والقانون والاجتماع الذي يعيش فيه الأفراد مجتمعين والتي تضمن وحدتهم وتعزز

مؤسساتهم وتنظم شؤونهم السياسية والقانونية والاقتصادية وتوفر الأمن والاستقرار، وبدون هذه الحقوق لا يمكن للفرد أن يحمي حقوقه الخاصة، وبضمان هذه الحقوق مجتمعة يمكن للمجتمع أن يحقق شخصيته القانونية الدولية بين الدول والتعامل الدولي والدخول في المنظمات الدولية لضمان حماية مصالحه، فحقوق المجتمع هي الأساس في حقوق الفرد (الفتلاوي، 2012). كما يعرف مفهوم حقوق الانسان مجموعة الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دونما تمييز بينهم، ولهذه الحقوق قواعد آمرة حيث استقر التعامل الدولي على أن تلك القواعد ملزمة حتى وإن لم تقبل بعض الدول بها، كونها تنظم شؤوناً خطرة ومهمة جداً في المحافظة على المجتمع الدولي (عواد، وآخرون. 2008)، وتعرف حقوق الإنسان بأنها: الحقوق التي وجدت للإنسان وتقررت له لمجرد كونه إنساناً أي بشراً، فهي لازمة لوجوده والحفاظ على كيانه وحماية شخصه والقيم اللصيقة به، وهي حقوق لا تثبت إلا للشخص الطبيعي لارتباطها به ولصفة الإنسانية فيه، وتقوم حقوق الإنسان على فكرة أساسية نقطة الارتكاز فيها الإنسان بحكم إنسانيته، وبصرف النظر عن لونه أو جنسيته أو ديانته أو مكانته الاجتماعية، أو أصله العرقي أو القومي، وهي حقوق طبيعية يملكها الإنسان حتى قبل أن يكون عضواً في مجتمع معين فهي تسبق في وجودها الدولة وتسمو عليها، كما أنها حقوق يجب على جميع الناس والمجتمعات والحكومات أن ترعاها وتحافظ عليها وذلك بعد أن أقرتها المواثيق الدولية باعتبارها تعبير عن الضمير العالمي، وفرض على الأنظمة الوضعية ضرورة مراعاتها ووضع الضمانات الكفيلة بحمايتها واحترامها (كنعان، 2008؛ Tibbitts, 2018). ويمكن تعريف حقوق الإنسان على أنها مجموعة المتطلبات الأساسية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يحتاجها الأشخاص بما يضمن لهم الحياة الكريمة التي تحفظ لهم شخصيتهم وكرامتهم داخل المجتمع الذي يعيشون فيه، وتمكنهم من المشاركة الفاعلة في كافة أنشطة المجتمع (ابراهيم، الحديبي، 2011). كذلك هي: الحقوق التي تهدف إلى ضمان وحماية معنى الإنسانية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والذكاء الاصطناعي (الراوي، 1999؛ Newham, *et al.* 2021, Aizenberg & Van Den Hoven , 2020).

كما تعرف على أنها قيم إنسانية وأخلاقية حضارية ذات مصادر عديدة أهمها الشرائع السماوية، اتفقت عليها الشعوب وتم تلخيصها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذي يشكل المثل الأعلى المشترك الذي ينبغي أن تبلغه الشعوب والأمم كافة ، كما وتم تقنينها في العهود والمواثيق الدولية على شكل حقوق محددة ومعرفة بدقة تتصل جميعها بصون حرية وكرامة وسلامة كل شخص في المجتمع وبضمان كيان المجتمع ككل، وتم الاعتراف مرة أخرى مؤخراً بعالمية حقوق الإنسان وبعلاقتها الوثيقة بالديمقراطية والتنمية واعتمادهم المترابط ببعضهم البعض (مؤسسة الحق، 1995).

كما تعرف حقوق الإنسان بأنها الحقوق التى وجدت للإنسان وتقررت له لمجرد كونه إنسانا، فهي لازمة لوجوده والحفاظ على كيانه وحماية شخصه والقيم اللصيقة به، وهي حقوق لا تثبت إلا للشخص الطبيعي لارتباطها به ولصفة الإنسانية فيه (كنعان، 2008). وهناك من يُصنف الحقوق ويحدد الواجبات، منها حق الإنسان والمواطن والمرأة والطفل واللجوء، والدفاع عن النفس،

والمواطن الديمقراطي يتمتع بكافة حقوقه السياسية مثل حق الاجتماع والسفر والإقامة (خليل، 1999). وتعرف كذلك بأنها تلك الحقوق التى تكفل للإنسان الفرد الحرية في تعزيز قدراته وتوسيع اختياراته المشروعة ليعيش حياه كريمة في جوانبها المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وذلك في إطار مجتمع لتحقيق التنمية بكافة جوانبها (الملاياتي، 2013).

وبناء على التعريفات السابقة قام الباحثان بوضع التعريف الإجرائي التالي لحقوق الإنسان بما يتناسب مع أغراض الدراسة كالآتي: هي المتطلبات الأساسية للمواطن الفلسطيني والتي كفلتها الشرائع السماوية والتشريعات الاجتماعية والقوانين الوضعية بشكل يضمن تأمين الحياة الكريمة لهم ويعزز من رفاهيتهم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

نوع الدراسة

تنتمي هذه الدراسة إلى نمط الدراسات الوصفية، حيث يتضمن هذا النوع من الدراسات الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة الظاهرة أو الموقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الوحدات أو مجموعة من الأوضاع (الدليمي، 2016)، كما أن الدراسة الوصفية تساعد علي الوصف الكمي والكيفي لآراء مجتمع بحثي معين محدد الحجم إزاء خدمة أو مشكلة أو احتياج معين (ابو النصر، 2017).

منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الكمي، عن طريق المسح الاجتماعي بأسلوب العينة العشوائية، حيث يعد المسح الاجتماعي منهجاً لجمع وتحليل البيانات الاجتماعية من خلال مقابلات مقننة أو من خلال استبيانات (سلاطنية، الجيلاني، 2012)، وذلك بهدف الحصول على مجموعة من البيانات وتأويلها، وتعميمها، وكل ذلك بهدف التطبيق العلمي (عقيل، 2009)، كما أن المسح الاجتماعي ليس مجرد وصف أو حصر ما هو قائم بالفعل ولكنه يتخطى ذلك إلى عمليات أخرى كالتحليل والتفسير، والمقارنة لما هو موجود في الوضع الراهن ببعض المستويات الأخرى (أنجرس، 2006). وبهذا فهو يلائم هذه الدراسة سواء من حيث موضوعها أو كفاية البيانات التي يمكن جمعها.

أداة الدراسة

اعتمد الباحثان على إستبانة من إعدادهما، وذلك بعد التأكد من صدقها وثباتها، حيث تضمنت الاستبانة (4) محاور تتعلق بالكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية من وجهة نظر مديريها في دولة فلسطين (أنظر الجدول رقم (1))، وكل محور يتضمن (16) عبارة، وبالتالي اشتملت الاستبانة على (64) عبارة تتعلق بالكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية، كما تضمنت الاستبانة على (6) بنود عن البيانات الديمغرافية للمبحوثين (أنظر الجدول رقم (2))، وبذلك بلغ مجموع أسئلة الاستبانة (70) بنداً، واستخدمت الاستبانة طريقة ليكرت Likert's

method للتدرج الخماسي كالآتي: موافق بشدة بوزن 5، موافق بوزن 4، محايد بوزن 3، غير موافق بوزن 2، غير موافق بشدة بوزن 1.

صدق الأداة

تأكد الباحثان من صدق الأداة من خلال عرضها على عدد من المحكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في فلسطين إضافة إلى بلدان عربية أخرى، وتبادل الخبراء وأعضاء هيئة التدريس الأفكار والتحليلات المتعلقة بإعادة صياغة بعض عبارات الدراسة، وقد تمّ إجراء بعض التعديلات على أسلوب صياغة العبارات، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة أكد المحكمون صلاحية أداة الدراسة.

ثبات الأداة

تم استخراج معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلـة كرونبـاخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات لمجالات الأداة على النحو الآتي:

جدول (1): معاملات ثبات الدراسة باستخدام معادلـة كرونبـاخ ألفا.

الرقم	المحاور	معامل كرونباخ ألفا
1	طبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان	0.903
2	آليات عمل منظمات حقوق الإنسان	0.955
3	المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها	0.885
4	المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان	0.915
	الدرجة الكلية	**0.947**

يتضح من الجدول رقم (1) أن محاور الدراسة تتمتع بمعاملات ثبات عالية، وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (0.94)، وهو معامل ثبات عالي وهذه النتائج تفي بأغراض الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة وعينتها

قام الباحثان بتطبيق الدراسة على مديري منظمات حقوق الإنسان في فلسطين، وذلك في (39) منظمة عاملة في مجال حقوق الإنسان من إجمال عدد المنظمات والبالغ عددها (46) منظمة، وقام الباحثان بإجراء هذه الدراسة وتطبيقها على عينة احتمالية عن طريق المسح الاجتماعي على مديري منظمات حقوق الإنسان في فلسطين، وقد بلغ إجمالي عينة الدراسة (39) مديراً.

خصائص العينة وتوزيعها

جدول (2): يوضح توزيع افراد عينة الدراسة.

المتغير	الوصف	التكرار	النسبة%
الجنس	ذكر	32	82.0
	أنثى	7	18.0
	المجموع	**39**	**100.0**
السن	35-30	7	17.9
	40-36	11	28.3
	أكثر من 40	21	53.8
	المجموع	**39**	**100.0**
الحالة الاجتماعية	أعزب	9	23.1
	متزوج	27	69.2
	مطلق	2	5.1
	منفصل	1	2.6
	المجموع	**39**	**100.0**
مكان السكن	مدينة	24	61.5
	قرية	10	25.7
	مخيم	5	12.8
	المجموع	**39**	**100.0**
المؤهل العلمي	بكالوريوس	25	64.1
	دبلوم عالي	5	12.8
	دراسات عليا	9	23.1
	المجموع	**39**	**100.0**
سنوات الخدمة	اقل من 10 سنوات	17	43.6
	15-10	7	17.9
	20-16	9	23.1
	اكثر من 20	6	15.4
	المجموع	**39**	**100.0**

إجراءات الدراسة

تمّ حصر المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان في فلسطين من خلال قاعدة بيانات وزارة الداخلية الفلسطينية، وبعد تحديد عينة الدراسة والتواصل مع المبحوثين لتوضيح أهمية

الدراسة وأهدافها، تم إرسال الاستبانة إلى مديري المنظمات وطلب منهم التعبير عن درجة توفر محتوى فقرة الاستبانة في منظماتهم، مع التأكيد أن مشاركتهم في هذا البحث هي اختيارية، لن يعاقب ولن يخسر أية منافع في حال قرر عدم المشاركة أو التوقف عن المشاركة في أي وقت ما، وأن البيانات ستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي، وسيتعامل معها الباحثان بسرية تامة لأجل تحقيق أغراض هذا البحث.

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات عينة الدراسة، جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب، ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائيـة للعلوم الاجتماعيـة (SPSS). ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة: التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية ومعادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات. ومن أجل تفسير نتائج الدراسة استخدم الباحثان المتوسطات الحسابية كالآتي: اقل من 1.80 منخفضة جداً، من 1.81 – 2.60 منخفضة، من 2.61- 3.40 متوسطة، من 3.41- 4.20 كبيرة، من 4.21-5.00 كبيرة جداً.

عرض نتائج الدراسة وتحليلها

مقدمــة

لقد عرض الباحثان في الفصول السابقة الجوانب النظرية والجوانب المنهجية للدراسة، وفي هذا الفصل يتناول الباحثان استعراض نتائج الدراسة كالآتي:

النتائج المرتبطة بالكفاءة المهنية لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية

من أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية، وفيما يلي بيان ذلك:

المحور الأول: طبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان

جدول (3): نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لطبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	رصد انتهاكات حقوق الإنسان	4.30	0.83	86.0	مرتفعة جدا
2	تلقي شكاوي من المواطنين	4.25	0.93	85.0	مرتفعة جدا
3	التعامل مع شكاوي المواطنين	4.17	0.88	83.4	مرتفعة
4	إيفاد لجان لتقصي الحقائق عن مشكلة ما	3.97	0.95	79.4	مرتفعة

... تابع جدول رقم (3)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
5	تنظيم حملات التضامن مع بعض الفئات المهضوم حقها	4.15	0.98	83.0	مرتفعة
6	الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان	4.38	0.78	87.6	مرتفعة جدا
7	الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان	4.46	0.75	89.2	مرتفعة جدا
8	توعية الرأي العام بحقوق الإنسان	4.43	0.68	88.6	مرتفعة جدا
9	قيام المنظمة بمراقبة الانتخابات بشكل عام	4.35	0.90	87.0	مرتفعة جدا
10	المشاركة في تغيير القوانين والتشريعات	4.15	1.08	83.0	مرتفعة
11	تقديم المساعدات العينية وقت الأزمات	3.66	1.22	73.2	مرتفعة
12	اقتراح برامج للقضاء على مشكلة البطالة	3.76	1.15	75.2	مرتفعة
13	المطالبة بتحسين أجور العاملين في الدولة	3.89	1.02	77.8	مرتفعة
14	المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة المجتمعية	4.53	0.55	90.6	مرتفعة جدا
15	تنظيم الندوات لمناقشة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية	4.58	0.49	91.6	مرتفعة جدا
16	تدعيم ثقافة حقوق الإنسان	4.56	0.55	91.2	مرتفعة جدا
	الدرجة الكلية للمحور	**4.23**	**0.56**	**84.6**	**مرتفعة جدا**

يتضح من الجدول (3) الخاص باستجابات عينة الدراسة من المديرين أن طبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان كانت ما بين المرتفعة والمرتفعة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.66) إلى (4.58)، وأن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (15) والتي نصها (تنظيم الندوات لمناقشة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.58) ونسبة مئوية (91.6%)، وأن الفقرة التي حصلت على أدنى

متوسط حسابي هي الفقرة رقم (11) والتي نصها (تقديم المساعدات العينية وقت الأزمات)، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.66) ونسبة مئوية (73.2%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن طبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين كانت مرتفعة جداً، وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (4.23) نسبتها المئوية (84.6%).

ولقد أشارت النتائج أن السبب في ذلك يعود إلى تنظيم الندوات لمناقشة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تدعيم ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين، المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة المجتمعية، الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، توعية الرأي العام بحقوق الانسان، الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قيام المنظمة بمراقبة الانتخابات بشكل عام ورصد انتهاكات حقوق الانسان في دولة فلسطين.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة معمر (2014) التي أوضحت أن المنظمات الدولية غير الحكومية تلعب دوراً مهماً في مجال حقوق الإنسان حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان، كما أنها تتفق مع نتيجة دراسة رباس (2017) التي بينت أن المنظمات الدولية غير الحكومية تمارس دوراً مهما في مجال حقوق الإنسان، حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان. كذلك تتفق مع نتيجة دراسة حجازي (2018) التي بينت أن أبرز الوسائل التي تستعين بها المنظمات الحقوقية تمثلت النسبة الأعلى من الوسائل في استخدام الندوات والمحاضرات التثقيفية. كما أنها تتفق مع نتيجة دراسة دجميل وعبد القادر (Djamel & Abdelkader, 2021) التي كشفت أن منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً في تعليم الكبار ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين وبعض الموظفين.

في المقابل تختلف نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة سليم (2017) التي أظهرت أن معظم برامج الحماية الاجتماعية تفتقر إلى الدقة الشفافية والاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ضمن السياق الأردني.

المحور الثاني: آليات عمل منظمات حقوق الإنسان

جدول (4): نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لآليات عمل منظمات حقوق الإنسان في دولة فلسطين.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	إصدار نشرات ومطبوعات إرشادية خاصة بحقوق الإنسان	4.41	0.88	88.2	مرتفعة جدا
2	إجراء دراسات وبحوث خاصة بحقوق الإنسان	4.43	0.71	88.6	مرتفعة جدا

... تابع جدول رقم(4)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
3	مناقشة قضايا حقوق الإنسان لدى المسؤولين في الدولة	4.41	0.67	88.2	مرتفعة جدا
4	إقامة ندوات تثقيفية عن حقوق الإنسان	4.61	0.54	92.2	مرتفعة جدا
5	إقامة مؤتمرات للتوعية بقضايا حقوق الإنسان	4.51	0.60	90.2	مرتفعة جدا
6	ترسيخ روح الولاء والانتماء لأفراد المجتمع	4.17	0.94	83.4	مرتفعة
7	تنظيم ندوات لتشجيع التطوع في منظمات حقوق الإنسان	4.15	0.87	83.0	مرتفعة
8	تنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية لدى المواطنين	4.46	0.64	89.2	مرتفعة جدا
9	استخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي بالحقوق الاجتماعية	4.46	0.60	89.2	مرتفعة جدا
10	نشر البحوث العلمية بمجال حقوق الإنسان	4.10	0.96	82.0	مرتفعة
11	تنظيم برامج تعليمية لتوعية المواطنين بحقوق الإنسان	4.43	0.59	88.6	مرتفعة جدا
12	تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال حقوق الإنسان	4.43	0.68	88.6	مرتفعة جدا
13	تنظيم حملات للمطالبة بتعديل بعض القوانين والتشريعات	4.33	0.73	86.6	مرتفعة جدا
14	القيام بالأبحاث والدراسات القانونية	4.21	0.86	84.2	مرتفعة جدا
15	المطالبة بضرورة القضاء على بعض المشكلات الاجتماعية	4.33	0.80	86.6	مرتفعة جدا
16	توفير المعلومات اللازمة للمواطنين لمواجهة مشكلاتهم	4.17	0.85	83.4	مرتفعة
الدرجة الكلية للمحور		**4.35**	**0.58**	**87.0**	**مرتفعة جدا**

يتضح من الجدول رقم (4) الخاص باستجابات عينة الدراسة من المديرين أن آليات عمل منظمات حقوق الإنسان كانت ما بين المرتفعة والمرتفعة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (4.10) إلى (4.61)، وأن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (4) والتي نصها (اقامة ندوات تثقيفية عن حقوق الإنسان)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.61) ونسبة مئوية (92.2%)، وأن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (10) والتي نصها (نشر البحوث العلمية بمجال حقوق الإنسان)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.10) ونسبة مئوية (82.00%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن آليات عمل منظمات حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين كانت مرتفعة جداً، وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (4.35) نسبتها المئوية (87.00%).

ولقد أشارت النتائج أن السبب في ذلك يعود إلى إقامة مؤتمرات للتوعية بقضايا حقوق الإنسان، تنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية لدى المواطنين، استخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي بالحقوق الاجتماعية، تنظيم برامج تعليمية لتوعية المواطنين بحقوق الإنسان، تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال حقوق الإنسان وإجراء دراسات وبحوث خاصة بحقوق الإنسان.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة حجازي (2018) التي كشفت أن منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان تستخدم الندوات والمحاضرات التثقيفية لرفع مستوى الوعي بحقوق الانسان. كما تتفق مع نتيجة دراسة دجميل وعبد القادر (Djamel & Abdelkader, 2021) التي توصلت إلى نتائج تتمحور حول ضرورة إقرار وإدراج قيم حقوق الإنسان في المناهج والبرامج التعليمية، وأيضا على المستوى غير الرسمي كتعليم الكبار، ونشر ثقافة حقوق الإنسان لدى أصحاب المهن الحرة كالأطباء والمحامين وبعض الموظفين، ولا يكون هذا إلا بإشراك منظمات المجتمع المدني للمساهمة في تحديث المناهج التربوية المتعلقة بحقوق الإنسان.

المحور الثالث: المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها

جدول (5): نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	نقص الموارد المالية	4.28	0.91	85.6	مرتفعة جدا
2	قلة عدد الإداريين بالمنظمة	2.84	1.32	56.8	متوسطة
3	النصوص التشريعية المقيدة لنشاط منظمات حقوق الإنسان	3.76	0.93	75.2	مرتفعة

... تابع جدول رقم (5)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
4	مشكلات تتعلق بتصميم وتخطيط البرامج في المنظمة	3.28	1.31	65.6	متوسطة
5	قلة عدد المتخصصين في مجال حقوق الإنسان بالمنظمة	2.87	1.30	57.4	متوسطة
6	قلة عدد المتطوعين في المنظمة	2.94	1.33	58.8	متوسطة
7	ضعف ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين	3.97	1.01	79.4	مرتفعة
8	عدم وجود تنسيق بين منظمات حقوق الإنسان	3.76	1.08	75.2	مرتفعة
9	عدم وجود أخصائيين اجتماعيين في المنظمة	2.58	1.22	51.6	متوسطة
10	قلة تبادل المعلومات بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني	3.23	1.20	64.6	متوسطة
11	ندرة تبادل الخبرات بين منظمات حقوق الإنسان	3.61	1.06	72.2	مرتفعة
12	تدخل المنظمات الدولية في شؤون المنظمة الداخلية	3.17	1.18	63.4	متوسطة
13	تدخل الحكومة في شؤون المنظمة	3.48	1.02	69.6	مرتفعة
14	إلزام المنظمة بتطبيق نشاط معين	2.94	1.29	58.8	متوسطة
15	مراقبة الحكومة لمصادر التمويل الأجنبي للمنظمة	3.53	1.18	70.6	مرتفعة
16	نقص المعلومات اللازمة لمواجهة المشكلات المجتمعية	3.43	1.04	68.6	مرتفعة
	الدرجة الكلية للمحور	**3.36**	**0.70**	**67.2**	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم (5) الخاص باستجابات عينة الدراسة من المديرين أن المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها كانت ما بين المتوسطة والمرتفعة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (2.58) إلى (4.28)، وأن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (1) والتي نصها (نقص الموارد المالية)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.28) ونسبة مئوية (85.6%)، وأن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (9) والتي نصها (عدم وجود أخصائيين اجتماعيين في المنظمة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (2.58) ونسبة مئوية (51.6%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها من وجهة نظر المديرين كانت متوسطة، وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (3.36) نسبتها المئوية (67.2%).

ولقد أشارت النتائج أن السبب في ذلك يعود إلى النصوص التشريعية المقيدة لنشاط منظمات حقوق الإنسان، ضعف ثقافة حقوق الإنسان لدى المواطنين، عدم وجود تنسيق بين منظمات حقوق الإنسان، ندرة تبادل الخبرات بين منظمات حقوق الإنسان، تدخل الحكومة في شؤون المنظمة، مراقبة الحكومة لمصادر التمويل الأجنبي للمنظمة ونقص المعلومات اللازمة لمواجهة المشكلات الاجتماعية.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتيجة دراسة سليم (2017) التي بينت أن معظم برامج الحماية الاجتماعية تفتقر إلى الدقة الشفافية والاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ضمن السياق الأردني. كما أن العديد من مكونات وعناصر هذه السياسة يتعارض ويساهم في تشوه منظومة العدالة الاجتماعية ومستوى الدمج الاجتماعي في إطار السباق الاقتصادي والاجتماعي في الأردن. إن الأردن بحاجة إلى تطوير سياسة للحماية الاجتماعية، من خلال مراجعة المكونات الحالية وذلك لضمان الاتساق والتناسب مع البرامج والسياسات الأخرى في سياق حقوق الإنسان. كذلك تتفق مع نتيجة دراسة حجازي (2018) التي كشفت أن من أكثر التحديات التي تواجه هذه المنظمات هي عدم وضوح الرؤية للمنظمة، بينما تمثلت المعوقات الحكومية والمجتمعية التي تواجه المنظمة فتدخل الحكومة في عمل الجمعيات والمؤسسات.

المحور الرابع: المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان

جدول (6): نتائج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان.

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
1	تدعيم علاقة المنظمة بالجهات المانحة لتوفير مزيد من التمويل لبرامج المنظمة	4.20	0.97	84.0	مرتفعة جدا
2	تخفيف رقابة الحكومة على نشاطات وفعاليات المنظمة	3.74	1.11	74.8	مرتفعة

... تابع جدول رقم (6)

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
3	تعديل القوانين والتشريعات لتيسير العمل في المنظمة	4.07	0.95	81.4	مرتفعة
4	تعزيز علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال	4.33	0.66	86.6	مرتفعة جدا
5	الاهتمام بتخطيط وتصميم البرامج لدعم حقوق الإنسان	4.25	0.75	85.0	مرتفعة جدا
6	تعيين متخصصين ذوي خبرة في مجال حقوق الإنسان بالمنظمة	4.02	0.93	80.4	مرتفعة
7	تنظيم دورات تدريبية لتنمية القدرات البشرية في المنظمة	4.28	0.75	85.6	مرتفعة جدا
8	استخدام وسائل الإعلام لزيادة وعي المواطنين بمفهوم حقوق الإنسان	4.38	0.74	87.6	مرتفعة جدا
9	تعيين أخصائيين اجتماعيين في المنظمة	3.89	1.04	77.8	مرتفعة
10	تبادل الخبرات والخبراء بين المنظمات العاملة في حقوق الإنسان	4.41	0.75	88.2	مرتفعة جدا
11	العمل على تحفيز المتطوعين	4.46	0.64	89.2	مرتفعة جدا
12	استبعاد التدخل الخارجي في نشاط المنظمة	4.25	0.88	85.0	مرتفعة جدا
13	تطبيق المحاسبة الذاتية في المنظمة	4.30	0.83	86.0	مرتفعة جدا
14	التشبيك بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكومة والقطاع الخاص	74.4	0.75	89.4	مرتفعة جدا
15	الحفاظ على الخصوصية الثقافية والاجتماعية للدولة	4.15	0.98	83.0	مرتفعة
16	توفير آليات الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة بين الإدارة والأعضاء	4.38	0.84	87.6	مرتفعة جدا
الدرجة الكلية للمحور		**4.22**	**0.57**	**84.4**	**مرتفعة جدا**

يتضح من الجدول رقم (6) الخاص باستجابات عينة الدراسة من المديرين أن المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان كانت ما بين المرتفعة والمرتفعة جداً، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للفقرات ما بين (3.74) إلى (4.47)، وأن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (14) والتي نصها (التشبيك بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان والحكومة والقطاع الخاص)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.47) ونسبة مئوية (89.4%)، وأن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (2) والتي نصها (تخفيف رقابة الحكومة على نشاطات وفعاليات المنظمة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (3.74) ونسبة مئوية (74.8%)، وتشير هذه النتيجة إلى أن المقترحات للتغلب على المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان من وجهة نظر المديرين كانت مرتفعة جداً وذلك بدلالة الدرجة الكلية التي بلغ متوسطها الحسابي (4.22) نسبتها المئوية (84.4%).

ولقد أشارت النتائج أن السبب في ذلك يعود إلى تدعيم علاقة المنظمة بالجهات المانحة لتوفير مزيد من التمويل لبرامج المنظمة، تعزيز علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال، الاهتمام بتخطيط وتصميم البرامج لدعم حقوق الإنسان، تنظيم دورات تدريبية لتنمية القدرات البشرية في المنظمة، استخدام وسائل الإعلام لزيادة وعي المواطنين بمفهوم حقوق الإنسان، تبادل الخبرات والخبراء بين المنظمات العاملة في حقوق الانسان، العمل على تحفيز المتطوعين، تطبيق المحاسبة الذاتية في المنظمة، التشبيك بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الانسان والحكومة والقطاع الخاص وتوفير آليات الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة بين الإدارة والأعضاء.

نتائج الدراسة

من خلال استعراض وتحليل الجداول والبيانات السابقة (انظر الجدول رقم 4، 5، 6 والجدول رقم 7)، وفي ضوء أهداف وتساؤلات الدراسة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

أظهرت نتائج البحث الميداني أن طبيعة العمل بمنظمات حقوق الإنسان تكمن في الآتي: تنظيم الندوات لمناقشة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تدعيم ثقافة حقوق الإنسان، المساهمة في توعية المواطنين بأهمية المشاركة المجتمعية، الالتزام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، توعية الرأي العام بحقوق الإنسان، الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، قيام المنظمة بمراقبة الانتخابات بشكل عام، رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتلقي شكاوى من المواطنين.

كذلك كشفت النتائج في الجدول الخاص بآليات عمل منظمات حقوق الإنسان الآتي: إقامة ندوات تثقيفية عن حقوق الإنسان، إقامة مؤتمرات للتوعية بقضايا حقوق الإنسان، تنمية الوعي بالحقوق الاجتماعية لدى المواطنين، استخدام وسائل الإعلام لنشر الوعي بالحقوق الاجتماعية، إجراء دراسات وبحوث خاصة بحقوق الإنسان، تنظيم برامج تعليمية لتوعية المواطنين بحقوق الإنسان، تنظيم دورات تدريبية للعاملين في مجال حقوق الإنسان، إصدار نشرات ومطبوعات إرشادية خاصة بحقوق الإنسان ومناقشة قضايا حقوق الإنسان لدى المسؤولين في الدولة.

علاوة على ذلك، بيّنت نتائج الدراسة أن المعوقات التي تواجه منظمات حقوق الإنسان عن أداء دورها هي كالآتي: نقص الموارد المالية، ضعف ثقافة حقوق الانسان لدى المواطنين، النصوص التشريعية المقيدة لنشاط منظمات حقوق الإنسان، عدم وجود تنسيق بين منظمات حقوق الإنسان، ندرة تبادل الخبرات بين منظمات حقوق الإنسان، مراقبة الحكومة لمصادر التمويل الأجنبي للمنظمة، تدخل الحكومة في شؤون المنظمة، نقص المعلومات اللازمة لمواجهة المشكلات المجتمعية، مشكلات تتعلق بتصميم وتخطيط البرامج في المنظمة وقلة تبادل المعلومات بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني.

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة ومحاورها، يقدم الباحثان التوصيات الآتية:

1. تنظيم الندوات لمناقشة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإقامة المؤتمرات لتنمية الوعي بقضايا حقوق الانسان ودعم ثقافة المشاركة المجتمعية لدى المواطنين.
2. توعية الرأي العام بمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الانسان، وأهمية الالتزام بالاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان.
3. إجراء دراسات وبحوث خاصة بحقوق الانسان وإصدار نشرات ومطبوعات إرشادية تعنى بحقوق الإنسان ومناقشة قضايا حقوق الإنسان لدى المسؤولين في الدولة.
4. العمل على تحفيز المتطوعين من خلال التمكين والتدريب والتأهيل واستثمار طاقاتهم والاستفادة منها.
5. تبادل الخبرات والخبراء بين المنظمات العاملة في حقوق الانسان، وتعزيز علاقة المنظمة بالمنظمات الأخرى العاملة في نفس المجال.
6. استخدام وسائل الإعلام المكتوب والمرئي والمسموع لزيادة وعي المواطنين بمفهوم حقوق الإنسان.
7. تطبيق المحاسبة الذاتية في المنظمة، وتوفير آليات الممارسة الديمقراطية داخل المنظمة بين الإدارة والأعضاء.
8. تدعيم علاقة المنظمة بالجهات المانحة لتوفير مزيد من التمويل لبرامج المنظمة، مع ضرورة استبعاد التدخل الخارجي في نشاط المنظمة.

المراجع العربية

- إبراهيم، هناء؛ الحديبي، علي. (2011). *تعليم حقوق الإنسان*، الطبعة الأولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر.

- أبو النصر، مدحت. (2017). *مناهج البحث في الخدمة الاجتماعية*، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر.
- أبو دقة، مراد. (2009). *مدى كفاءة استخدام الأموال وتأثيرها على عملية جلبها للمؤسسات الأهلية التي لا تهدف الى تحقيق الأرباح: دراسة ميدانية على المؤسسات الأهلية في قطاع غزة – فلسطين*، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.
- أبو نقيرة، أيمن. (2015). صورة منظمات حقوق الإنسان في الصحافة الفلسطينية: دراسة تحليلية، *مجلة جامعة فلسطين للدراسات*، المجلد 5، العدد 1.
- أمينة، سلامة. (2015). *اشكالية تسيير وانتاج الكفاءات في المؤسسات العمومية الجزائرية، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس*، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- أنجرس، موريس. (2006). *منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية: تدريبات عملية*، طبعة ثانية منقحة، دار القصبة للنشر، الجزائر.
- البخيتي، عمر. (2016). فاعلية مواقع منظمات المجتمع المدني على شبكات التواصل الاجتماعي في معالجة قضايا حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية مقارنة، *المجلة العلمية لكلية الآداب*، العدد 2.
- الجبوري، هاشم. (2012). *حق الإنسان في الحياة ووسائل حمايته في القانون والشريعة*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- حجازي، أحمد. (2018). منظمات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان: بحث اجتماعي ميداني، *مجلة آداب عين شمس*، المجلد 46.
- خاطر، أحمد؛ كشك، محمد. (1999). *إدارة المنظمات الاجتماعية وتقويم مشروعات الرعاية*، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
- خليل، خليل. (1999). معجم *المصطلحات السياسية والدبلوماسية*، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، الجامعة اللبنانية.
- الدليمي، ناهدة. (2016). *أسس وقواعد البحث العلمي*، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الراوي، جابر. (1999). *حقوق الإنسان في القانون الدولي والشريعة الاسلامية*، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- رباس، محمد. (2017). إسهامات المنظمات غير الحكومية في مجال حقوق الإنسان، *المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية*، العدد 4.

- سعاد، خرخاش. (2015). *دور التغيير التنظيمي في رفع كفاءة وفعالية المؤسسة*، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر.
- السكري، احمد. (2000). *قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية*، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- سلاطنية، بلقاسم؛ الجيلاني، حسان. (2012). *المناهج الأساسية في البحوث الاجتماعية*، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- السلمي، علي. (1985). *ادارة الأفرد والكفاءة الانتاجية*، مكتبة غريب، القاهرة، مصر.
- سليم، غادة. (2017). *الحماية الاجتماعية في سياق حقوق الإنسان: حالة الأردن وسوق العمل فيه*، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأردن.
- الشرقاوي، محمود. (2016). *التدريب على المهارات الاجتماعية ورفع الكفاءة الاجتماعية لدى الأطفال المعاقين عقلياً القابلين للتعلم*، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، كفر الشيخ، مصر.
- الشكري، علي. (2006). *حقوق الإنسان في ظل العولمة*، الطبعة الأولى، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الشكري، علي. (2011). *حقوق الإنسان بين النص والتطبيق: دراسة في الشريعة الاسلامية والمواثيق الدولية*، الطبعة الاولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- الشيخ، إبراهيم. (2008). *الميثاق العربي لحقوق الإنسان: دراسة في خلفيته، ومضمونه، وأثره على الأمن العربي والنظم السياسية في الوطن العربي*، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- صقر، محمد؛ الشراري، ذياب. (2017). *مبادئ حقوق الإنسان*. الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن.
- الضفيري، فهد. (2019). *دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان (2011 - 2018): منظمة العفو الدولية دراسة حالة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الطعيمات، هاني. (2006). *حقوق الإنسان وحرياته الأساسية*. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- عبد الحفيظ، شيماء. (2011). *متطلبات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية بمنظمات حقوق الإنسان*، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.

- عبد الحميد، إلهام. (2004). *التنشئة السياسية في العملية التربوية*، الطبعة الأولى، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، مصر.
- عبد الحميد، وليد. (2021). إرساء وحماية حقوق الإنسان على مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية، *مجلة البحوث القانونية*، المجلد 23، العدد 2.
- عبد الرحمن، عيسى. (2018). دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة في ولاية الخرطوم، *مجلة العلوم الانسانية*، المجلد 19، العدد 3.
- عبد الرحيم، سناء. (2013). *إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الاتجار بالاطفال*، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.
- عبد العزيز، محمد. (2015). منظمات حقوق الإنسان بين التحديات والتغيير، *مجلة الخدمة الإجتماعية*، العدد 54.
- عبد القادر، زكنية. (1998). *التدخل المهني باستخدام طريقة تنظيم المجتمع لمساعدة جمعية حماية المستهلك على تحقيق أهدافها*، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
- عبد القادر، هاملي. (2011). *وظيفة تقييم كفاءات الأفراد في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، الجزائر.
- عبد المقصود، خليل. (2009). *الخدمة الاجتماعية وحقوق الإنسان*، الطبعة الأولى، مصر العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- عبد الوهاب، ليلى. (2006). *المدخل إلى تنظيم المجتمع*، دار آل ياسر للطباعة، الفيوم، مصر.
- عرسلان، أحلام. (2018). *الكفاءة المهنية وعلاقتها بالتماثل التنظيمي: دراسة ميدانية بالمؤسسة العمومية الاستشفائية – سليمان عميرات – المسيلة*، رسالة ماجستير، غير منشورة، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- عزقلاني، وائل. (2010). *إسهامات منظمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الصحي لسكان المجتمع الريفي*، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
- عقيل، عقيل. (2009). *قواعد المنهج وطرق البحث العلمي*، دار ابن كثير، دمشق، سوريا.
- عواد، يوسف؛ الجرجاوي، زياد؛ المغربي، عبد الرحمن؛ عمر، نادية. (2008). *حقوق الإنسان في الحياة التربوية: الواقع والتطلعات*، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- عويضة، ايمان. (2016). *اتجاهات حديثة في خدمة الجماعة والاتصال وحقوق الإنسان*، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- الفتلاوي، سهيل. (2012). *حقوق الإنسان، موسوعة القانون الدولي*، الطبعة الرابعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الكفارنة، شادي. (2019). منظمات المجتمع المدني ودورها في حماية حقوق المرأة الفلسطينية: دراسة حالة مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان في محافظات قطاع غزة، *مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية*، العدد 3.
- كنعان، نواف. (2008). *حقوق الإنسان فى الاسلام والمواثيق الدولية والدساتير العربية*، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ليلة، علي. (2007). *المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان*، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
- محمد، دعاء. (2015). *التأصيل النظري لمفهومي الكفاءة والفعالية وتحليل طبيعة العلاقة بينهما: بحث في تطور الفكر الإداري*، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر.
- مختار، عبد العزيز. (1995). *طرق البحث للخدمة الاجتماعية*، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- مزهوده، عبدالمليك. (2001). الأداء بين الكفاءة والفعالية: مفهوم وتقييم، *مجلة العلوم الانسانية*، العدد الأول، جامعة محمد خيضر بسكره، الجزائر.
- مصطفى، كمال. (2010). *حقوق الإنسان ومعاييرها الدولية*، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن.
- المظفري، نبيل. (2014). *حقوق الإنسان: ماهيتها وتطورها*، الطبعة الأولى، دار الوفاء للنشر، عمان، الاردن.
- معمر، إبراهيم. (2014). دور المنظمات الدولية غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان: المنظمة العربية لحقوق الإنسان نموذجاً، *مجلة القراءة والمعرفة*، العدد 152.
- معوض، مصطفى. (2007). *تقويم كفاءة وفعالية الخدمات الاجتماعية في مؤسسات رعاية المكفوفين*، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.
- الملاياتي، أميرة. (2013). *تقويم المجلس القومي لحقوق الإنسان بجمهورية مصر العربية من منظور تنظيم المجتمع*، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، مصر.
- مؤسسة الحق. (1995). *زاوية حقوق الإنسان*، المجلد الأول، أضواء، رام الله، فلسطين.

– ياسر، بشار. (2016). *المعجم الجامع للمصطلحات: رياضية – علم نفس – عامة – أدبية – الأديان – آثارية وتاريخية – حقوق الإنسان*، الطبعة الأولى، دار دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

References (Arabic & English)

– Abd-Alaziz, M. (2015). *Human rights organizations between challenges and change*, Journal of Social Work, No. 54.

– Abd-Alhafeez, S. (2011). *Requirements for professional practice of social work in human rights organizations*, master's thesis, unpublished, Faculty of Social Work, Fayoum University, Egypt.

– Abd-Alhamid, E. (2004). *Political upbringing in the educational process*, first edition, Al-Mahrousa Center for Publishing, Press Services and Information, Cairo, Egypt.

– Abd-Alhamid, W. (2021). Establishing and protecting human rights at the level of international non-governmental organizations, *Journal of Legal Research*, (23)2.

– Abd-Alqadir, H. (2011). *Function of assessing the competencies of individuals in the institution*, Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences, University of Abu Bakr Belkaid - Tlemcen, Algeria.

– Abd-Alqadir, Z. (1998). *Professional intervention using the community organization method to help the consumer protection association achieve its goals*, unpublished doctoral dissertation, Faculty of Social Work, Helwan University, Egypt.

– Abd-Alrahim, S. (2013). *Contributions of civil society organizations in confronting the problem of child trafficking*, master's thesis, unpublished, Faculty of Social Work, Fayoum University, Egypt.

– Abd-Alrahman, I. (2018). The Role of Non-Governmental Organizations in Protecting Human Rights: An Empirical Study on Organizations Operating in Khartoum State, *Journal of Human Sciences*, (19)3.

- Abd-Elmaqsoud, K. (2009). *Social service and human rights*, first edition, Misr Al Arabiya for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt.
- Abd-Elwahab, L. (2006). *Introduction to community organization*, Dar Al-Yasser for printing, Fayoum, Egypt.
- Abu-Alnasr, M. (2017). *Research Methods in Social Work*, first edition, Arab Group for Training and Publishing, Cairo, Egypt.
- Abu-Daqqa, M. (2009). *The extent to which funds are used efficiently and their impact on the process of bringing them to NGOs that do not aim to make profits: a field study on NGOs in the Gaza Strip - Palestine*, Department of Accounting and Finance, Islamic University, Gaza, Palestine.
- Abu-Naqira, A. (2015). The Image of Human Rights Organizations in the Palestinian Press: An Analytical Study, *Palestine University Journal of Studies*, (5)1.
- Aizenberg, E., & van den Hoven, J. (2020). Designing for human rights in AI. *Big Data & Society*, 7(2). https://doi.org/10.1177/2053951720949566.
- Al-Bukhaiti, O. (2016). The Effectiveness of Civil Society Organizations' Websites on Social Networks in Addressing Human Rights Issues: A Comparative Applied Study, *Scientific Journal of the College of Arts*, Issue 2.
- Al-Dhafiri, F. (2019). *The Role of Non-Governmental Organizations in Protecting Human Rights (2011-2018): Amnesty International Case Study*, Unpublished Master's Thesis, Al al-Bayt University, Jordan.
- Al-Dulaimi, N. (2016). *Foundations and Rules of Scientific Research*, first edition, Dar Safaa for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.
- Al-Fatlawi, S. (2012). *Human Rights, Encyclopedia of International Law*, Fourth Edition, House of Culture for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.

- Al-Haq Foundation. (1995). *Human Rights Corner*, Volume One, Lights, Ramallah, Palestine.
- Al-Jubouri, H. (2012). *The human right to life and the means of protecting it in law and Sharia*, Dar Al-Hamid for publication and distribution, Amman, Jordan.
- Al-Kafarneh, S. (2019). Civil Society Organizations and their Role in Protecting the Rights of Palestinian Women: A Case Study of Addameer Association for Human Rights in the Governorates of the Gaza Strip, *Al-Israa University Journal for Scientific Conferences*, Issue 3.
- AL-Malayati, A. (2013). *Evaluation of the National Council for Human Rights in the Arab Republic of Egypt from the perspective of community organization*, Ph.D. thesis, unpublished, Faculty of Social Work, Fayoum University, Egypt.
- Al-Muzaffari, N. (2014). *Human Rights: Its Essence and Development*, first edition, Dar Al-Wafaa for Publishing, Amman, Jordan.
- Al-Rawi, J. (1999). *Human rights in international law and Islamic law*, Wael Publishing House, Amman, Jordan.
- Al-Selmi, A. (1985). *Personnel Management and Productive Efficiency*, Gharib Library, Cairo, Egypt.
- Al-Sharkawy, M. (2016). *Training on social skills and raising social competence among mentally handicapped children who are able to learn*, Dar Al-Ilm and Al-Iman for publication and distribution, Kafr El-Sheikh, Egypt.
- AL-Sheikh, I. (2008). *The Arab Charter for Human Rights: A Study of its Background, Content, and Impact on Arab Security and Political Systems in the Arab World*, second edition, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo, Egypt.
- AL-Shukri, A. (2006). *Human rights in light of globalization*, first edition, Dar Osama for publication and distribution, Amman, Jordan.

- AL-Shukri, A. (2011). *Human rights between text and application: a study in Islamic law and international conventions*, first edition, Dar Safaa for printing, publishing and distribution, Amman, Jordan.
- AL-Sukkari, A. (2000). *Dictionary of Social Work and Social Services*, University Knowledge House for printing, publishing and distribution, Alexandria, Egypt.
- AL-Tuemat, H. (2006). *Human rights and basic freedoms*. Dar Al-Shorouq for publication and distribution, Amman, Jordan.
- Amina, S. (2015). *The problem of management and production of competencies in Algerian public institutions*, University of Djilali Al-Abbes, Sidi Bel Abbes, Ph.D. thesis, unpublished, Faculty of Economic Sciences, Algeria.
- Angers, M. (2006). *Scientific Research Methodology in the Humanities: Practical Exercises*, revised second edition, Dar Al-Kasaba Publishing House, Algeria.
- Aqeel, A. (2009). *Curriculum rules and scientific research methods*, Dar Ibn Katheer, Damascus, Syria.
- Arsalan, A. (2018). *Professional competence and its relationship to organizational symmetry: a field study at the public hospital institution - Suleiman Amirat - M'sila*, master's thesis, unpublished, Department of Sociology, Faculty of Humanities and Social Sciences, Mohamed Boudiaf University in M'sila.
- Aweidah, I. (2016). *Modern trends in group service*, communication and human rights, Dar Al-Wafaa for the world of printing and publishing, Alexandria, Egypt.
- Awwad, Y; Al-Jergawi, Z; Al-Maghrabi, A; Omar, N. (2008). *Human rights in educational life: reality and aspirations*, first edition, Dar Al-Manhaj for publication and distribution, Amman, Jordan.
- Azqalani, W. (2010). *Contributions of civil society organizations in the development of health awareness of the rural population*, master's

thesis, unpublished, Faculty of Social Work, Helwan University, Egypt.

- Bencherki, N., & Cooren, F. (2011). Having to be: The possessive constitution of organization. *Human Relations*, 64(12), 1579–1607. https://doi.org/10.1177/0018726711424227.
- Djamel, D. B., & Abdelkader, K. (2021) The Role of Civil Society Organizations in Evaluating and Estimation Educational and Training Curricula as A Mean of Promoting Human Rights. *Journal of politics and law notebooks*, 13(2), 607-623.
- Durmuş, E. (2020). A typology of local governments' engagement with human rights: Legal pluralist contributions to international law and human rights. *Netherlands Quarterly of Human Rights*, 38(1), 30–54. https://doi.org/10.1177/0924051920903241.
- Hamity, M & Dillard, C & Bexell, S. M & Graff-Hughey, C. (2019). A Human Rights Approach to Planning Families, *Social Change*, (49)3, 469-492. DOI: 10.1177/0049085719863894
- Hegazy, A. (2018). Civil Society Organizations and the Protection of Human Rights: A Social Field Research, *Ain Shams Journal of Arts*, (46).
- Heikkila, T. & Isett, K. R. (2004). Modeling Operational Decision Making in Public Organizations: An Integration of Two Institutional Theories, *The American Review of Public Administration*, 34(3),3-19. DOI: 10.1177/0275074003260911.
- Ibrahim, H; Al-Hudaybi, A. (2011). *Human Rights Education*, first edition, World of Books, Cairo, Egypt.
- Kanaan, N. (2008). *Human rights in Islam, international conventions and Arab constitutions*, Ithraa for publishing and distribution, Amman, Jordan.
- Khalil, K. (1999). *Dictionary of Political and Diplomatic Terms*, Dar Al-Fikr Al-Lebanese, Beirut, Lebanon, Lebanese University.

- Khater, A; Kishik, M. (1999). *Management of social organizations and evaluation of care projects*, Alexandria, the modern university office.
- Kuosmanen, S. (2021). Human rights and ideology in foreign policy discourse: A case study of U.S. State Department Human Rights Country Reports 2000–2019. *Discourse & Society*, 32(4), 426–442. https://doi.org/10.1177/0957926521992146.
- Lacatus, C. (2022). Regulatory networks and regional human rights governance: A study of the European Network of National Human Rights Institutions. *International Relations*, 36(2), 192–213. https://doi.org/10.1177/00471178211052880.
- Laila, A. (2007). *Arab Civil Society: Issues of Citizenship and Human Rights*, Cairo, Anglo Egyptian Bookshop.
- Leijten, I., & de Bel, K. (2020). Facing financialization in the housing sector: A human right to adequate housing for all. *Netherlands Quarterly of Human Rights*, 38(2), 94–114. https://doi.org/10.1177/0924051920923855.
- Lilly, M & Arabi, D (2020). Symbolic act, real consequences: Passing Canada’s Magnitsky Law to combat human rights violations and corruption, *International Journal*, (75)2, 163-178. DOI: 10.1177/0020702020934504
- Mackinnon, E. S. (2019). Declaration as Disavowal: The Politics of Race and Empire in the Universal Declaration of Human Rights. *Political Theory*, 47(1), 57–81. https://doi.org/10.1177/0090591718780697.
- Mazhouda, A. (2001). Performance between Efficiency and Effectiveness: Concept and Evaluation, *Journal of Human Sciences*, Issue 1, Mohamed Kheidar University, Biskra, Algeria.
- Moawad, M. (2007). *Evaluation of the efficiency and effectiveness of social services in institutions for the blind*, unpublished master's thesis, Faculty of Social Work, Fayoum University, Egypt.

- Muammar, I. (2014). The Role of International Non-Governmental Organizations in Protecting Human Rights: The Arab Organization for Human Rights as a Model, *Reading and Knowledge Journal*, No. 152.
- Muhammad, D. (2015). *Theoretical Rooting of the Concepts of Efficiency and Effectiveness and Analyzing the Nature of the Relationship Between Them: Research in the Development of Administrative Thought*, Cairo University, Faculty of Economics and Political Science, Egypt.
- Mukhtar, A. (1995). *Research Methods for Social Work*, University Knowledge House, Alexandria, Egypt.
- Mustafa, K. (2010). *Human rights and their international standards*, first edition, Dar Degla, Amman, Jordan.
- Newham R, Hewison A, Graves J, Boyal A. (2021). Human rights education in patient care: A literature review and critical discussion. *Nursing Ethics*. 28(2), 190-209. doi:10.1177/0969733020921512.
- Nylehn, B. (2011). A History of Organization Studies As A Segmented Field: Interpretations of the Case of Norway, *Management & Organizational History*, 6(3), 227-247. DOI:10.1177/1744935910364051.
- Petrasek, D. (2019). Not dead yet: Human rights in an illiberal world order, *International Journal*, (74)1, 103-118. DOI: 10.1177/0020702019827642
- Poche, Danielle N. (2019). Book Review. Bajaj, Monisha (Ed.) 2017. Human Rights Education: Theory, Research, and Praxis. Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press. 368 pp. $55.00. ISBN 9780812249026, *Humanity & Society*, (45)4, London.
- Rebas, M. (2017). Contributions of NGOs in the Field of Human Rights, *Algerian Journal of Law and Political Science*, Issue 4.
- Regilme, S. S. F. (2019). The global politics of human rights: From human rights to human dignity? *International Political Science Review*, 40(2), 279–290. https://doi.org/10.1177/0192512118757129.

- Rubinson, Paul. (2017). Book Review. Mark Hurst, British Human Rights Organizations and Soviet Dissent, 1965–1985, Bloomsbury Academic: London, 2016; 264 pp., 6 illus.; 9781472527288, £85.00 (hbk); 9781350054417, £28.99 (pbk); 9781472522344, £84.99 (EPUB ebook), *European History Quarterly*, (47)4, London.
- Salatnia, B; Al-Gilani, H. (2012). *Basic Methods in Social Research*, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Algeria.
- Saleem, G. (2017). *Social protection in the context of human rights: the case of Jordan and its labor market*, master's thesis, unpublished, Jordan.
- Saqr, M; AL-Sharari, D. (2017). *Principles of human rights*. First edition, Dar Al Masirah for publishing, distribution and printing, Amman, Jordan.
- Souad, K. (2015). *The role of organizational change in raising the efficiency and effectiveness of the institution*, unpublished master's thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Mohamed Boudiaf - M'sila, Algeria.
- Tibbitts, F. L. (2018). Human rights education: the good surf and reclaiming human rights. *Netherlands Quarterly of Human Rights*, 36(1), 64–74. https://doi.org/10.1177/0924051917752419.
- Yasser, B. (2016). *The comprehensive dictionary of terms: mathematical - psychology - general - literary - religions - archaeological and historical - human rights*, first edition, Dar Dijla for Publishing and Distribution, Amman, Jordan.